ديون السودان الخارجية : الأزمة والحلول

مدنى محمد أحمد

مقدمـــــة :-

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية والمشاكل والأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المصاحبة لها ظاهرة قديمة جدا فى العالم ترجع الى القرن التاسع عشر. فمثلا لم تستطع الولايات المتحدة الايفـــاء بالتزاماتها نحو ديونها الخارجية وأعبائها فى النصف الأول مـــن القرن التاسع عشر، إذ بلغ معدّل الرّهن على الموارد المحلية نتيجة لتراكم المديونية نسبة ٤٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى. كذلك شهد النصف الثانى من نفس القرن إفلاس وانهيار أكثر من نصف عدد البنوك العالمية التى نشأت فى الفترة ما بين ١٨٥٦-١٨٦٥). (١) كذلك شهدت فترة العشرينات فى هذا القرن ركودا اقتصاديا عميقـــا وعدم استقرار مالى ونقدى وتمويلـــــى نتيجة لفشل كثير مـــن الدول المثقلة بالديون الايفاء بالتزاماتها نحوها.

فى ١٩٢٣ ارتفعت خدمات الديون (ورمزها XGS/ TDS) بمعـــدلات كبيرة تراوحت ما بين ٢٢ فى المائة و٨٢ فى المائة من حصيلة الصادرات و٢٥ فى المائة الى ٧٢ فى المائة من مجموع الايرادات لدول أمريكـــا اللاتينية. (٢) وفى عقد الستينات نما الدين الخارجى لدول العالـــم الثالث بمتوسط ١٧ فى المائة فى السنة حتى بلغ ٦٠٫٩٦ بليـون دولار أمريكى فى ١٩٦٩. (٣) فى ١٩٨٠ بلغت مديونية العالم الثالث حوالـى ٥٠٠ بليون دولار ارتفعت الى ٨٠٠ بليون فى ١٩٨٥. وكان نصيب أمريكـــا اللاتينية ٤٦ فى المائة من جملة ذلك الدين، ودول آسيا ٣٨ فى المائة ودول افريقيا ١٦ فى المائة. (٤) وتشير المعلومات المتوفرة لعام ١٩٨٨ الى أنّ حجم المديونية الخارجية لـ ١٢٧ دولة من دول العالم الثالث قد بلغت ١٫٣ تريليون دولار ممثلة ديون المنظمات العالمية والديـون الثنائية وديون البنوك التجارية العالمية. (٥) بالاضافة لهـــذا الحجم الكبير لمديونية العالم الثالث هنالك حوالى ١٢٥ بليون دولار هى الديون الخارجية للاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية مستحقة للبنوك التجارية الغربية. (٦)

أمّا القارة الافريقية فليست أحسن حالا،فالتقديرات تشير الى أنّ حجم المديونية الخارجية للقارة تتراوح بين ١٢٨ بليون دولار و٢٢٠ بليون دولار فى الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٨٧. فالمديونية الافريقية بحسب قول صندوق النقد الدولى هى ١٢٨ر٥ بليون دولار فى ١٩٨٥، كما أنّ جداول الدين العالمى التى يصدرها البنك الدولى قدّرت مديونية ٤٧ دولة افريقية (ماعدا أنقولا وليبيا وموزمبيق) بحوالى ١٨١ بليون دولار فى ١٩٨٧.وأكثر الأرقام والتقديرات معقولية للديون الافريقية تصل الى ٢٢٠ بليون دولار بمعدّل نماء ٢٠ فى المائة فى ١٩٨٦.(٧) المعلومات المتوفرة عن دول افريقيا جنوب الصحراء تشير بوضوح لتعاظم وتفاقم مشكلة المديونية والأعباء الناتجة عنها وأنّ معدّل الرّهن للموارد الافريقية لخدمة الديون الخارجية ($\frac{DOD \times 100}{GNP}$) قد ارتفع بدرجة كبيرة من ٢٠ فى المائة فى ١٩٧٠ الى ٥٥ فى المائة فى ١٩٨٥،كما أنّ معدّل التبعية للديون الخارجية والاعتماد على العون الأجنبى ($\frac{DOD \cdot 100}{XGS}$) تصاعدت من ٨٠ فى المائة فى ١٩٧٠ الى ٢٢٨ فى المائة فى ١٩٨٥.(٨)

من هذا العرض السريع يتضح أنّ مشكلة المديونية الخارجية أصبحت مشكلة عالمية تؤثر على النظم المالية والاقتصادية والتمويلية الاقليمية والدولية،كما تؤثر بشكل مباشر فى استقرار الدول الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاّتينية. وهى مشكلة ليست وليدة الأمس واليوم،بل نتجت من تراكمات وأسباب داخلية فى دول العالم الثالث وأخرى خارجية تسبّبت فيها ظروف فى الدول المتقدمة فى فترة الستينات والسبعينات بل فى عقد الثمانينات أيضا. ولا يهدف هذا المقال الخوض فى نقاش جذور وأسباب أزمة المديونية فى العالم الثالث ،بل يهدف أولا وبشكل مختصر لبيان حجم المديونية الخارجية فى السودان مع توضيح المؤشرات المهمة لأعباء المديونية على الاقتصاد السودانى وتأثير ذلك على الأزمة الاقتصادية ومقدرة الاقتصاد السودانى فى التعامل معها. ثانيا،لا يتعرّض المقال لنقاش أسباب أزمة الديون فى السودان إذ أنّ الباحث قد تعرّض لذلك فى مكان آخر.(٩) يبدأ المقال أولا بنقاش حول أثر المديونية على الاقتصاد السودانى ثم يعالج فى الجزء الثانى حجم وأعباء المديونية الخارجية فى السودان. ويرتكز

المقال فى الجزء الثالث على مناقشة وتقييم بعض الاستراتيجيات المقترحة لحل الأزمة وانعكاساتها على واقع السودان. وفى الجزء الأخير يعطى المقال تلخيصا لأهم النتائج ويحاول إعطاء فكرة مختصرة لحل مشكلة المديونية فى السودان.

أولا: المديونية والاقتصاد السودانى:-

شهدت فترة السبعينات والثمانينات تعاظم وتراكم المشاكل الناتجة عن أزمة المديونية الخارجية فى السودان. لقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية فى إزكاء وتعميق الأزمة الاقتصادية. ومن أول مظاهر التدهور الاقتصادى النمو البطئ للناتج المحلّى الاجمالى الذى كانت متوسط معدّلاته حوالى ٦ر١ فى المائة فى الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ و٣ر٤ فى المائة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٩. ومن ناحية أخرى فإنّ متوسط نمو الدخل الفردى فى السودان لم يتجاوز ٦ر٠ فى المائة فى الفترة ١٩٦٠-١٩٧٩ ممّا جعل السودان من أقل الدول نموّا.(١٠) وشهدت فترة الثمانينات تدنيا مريعا فى معدّل نمو الناتج المحلّى الاجمالى الذى بلغ ٩ر٢ فى المائة فى ١٩٨٢-١٩٨٤، و -١٤ فى المائة فى ١٩٨٤-١٩٨٥، و ٥ فى المائة فى ١٩٨٨-١٩٨٩ بمتوسط معدّل نمو - ٥ر٠ فى المائة لكل الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤/١٩٨٨-١٩٨٩.(١١)

وإذا وضعنا فى الاعتبار معدّل نمو السكان الذى بلغ ٢ر٨ فى المائة سنويا فيتضح لنا مدى التدهور الذى حصل لمعدّلات نمو متوسط الدخل الفردى فى السودان فى الثمانينات. فالتدهور الكبير فى معدّل نمو الدخل الفردى أدّى الى تدنّى معدّلات الادخار والاستثمار والاستهلاك ممّا أثر سلبا على تراكم رأس المال المنتج.

المظهر الأخير للأزمة الاقتصادية فى السودان هو التوسع الكبير والمخيف فى عجز الميزانية المركزية نتيجة للتوسع المفرط فى الصرف الحكومى والتدنّى المريع فى معدّلات زيادة ايرادات المركزية. لقد قدّر خطاب الميزانية للعام المالى ١٩٨٨/٨٩ حجم العجز بحوالى ٧ بليون جنيه سودانى يتوقع أن يرتفع الى ١٠ بليون، وربما أكثر من ذلك إذا لم تتخذ إجراءات صارمة تحد من غلواء الصرف الحكومى وتزايد الايرادات المركزية.

هذا التوسع الهائل فى عجز الميزانية أدّى الى زيادة

استدانة الحكومة المركزية من النظام المصرفى بأرقام فلكية أحدثت توسعا كبيرا فى عرض النقود وفى السيولة ممّا خلق آثار تضخمية فى الاقتصاد السودانى. لقد زادت المعدّلات السنوية الحقيقية للتضخم بحوالى ٢٠ فى المائة و٣٣ فى المائة ،و٤٢ فى المائة ،و٨٠ فى المائة ولأكثر من ١٠٠ فى المائة فى الأعوام ١٩٧٨/١٩٧٧ و١٩٨٣/١٩٨٢ و ١٩٨٥ / ١٩٨٦ و١٩٨٩/١٩٨٨ و١٩٩٠/١٩٨٩ على التوالى.(١٢) وانعكست هذه المعدّلات العالية للتضخم فى زيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية والخدمات ووسائل الانتاج وزيادة ملحوظة فى تكلفة المعيشة لجميع الفئات الاجتماعية. فمثلا نجد أنّ الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة لذوى الدخول المنخفضة ارتفعت من ٩ر٥١٦ نقطة فى ١٩٨٠ (سنة ١٩٧٠ هى سنة الأساس) الى ٧ر٣٣٦٥ نقطة فى ١٩٨٧. أمّا بالنسبة لذوى الدخول العالية فقد كانت الزيادة من ٣ر٤٨٨ نقطة فى ١٩٨٠ الى ٨ر٣٠٨٦نقطة فى ١٩٨٧. من جهة أخرى فإنّ الرقم القياسى الموحّد لتكلفة الفئتين يعكس زيادة عظيمة. فقد زاد ذلك الرقم من ٥٠٣ نقطة فى ١٩٨٠ الى ٣ر٣٢٢٩ نقطة فى ١٩٨٧ (أنظر جدول رقم ١). وهنالك أيضا عامل آخر أدّى الى تعاظم معدّلات التضخم فى السودان ألا هو الزيادة الكبيرة فى تكلفة الانتاج الناتجة من الضغط المستمر من جانب العمّال والموظفين العاملين فى المشاريع والمؤسسات الحكومية المختلفة لزيادة الأجور والمواهى فى وجه الارتفاع المستمر لتكلفة المعيشة. كما أنّ التكلفة الناتجة من التوقف عن العمل نتيجة الاضراب وغيره قد بلغت أكثر من بليون جنيه سودانى فى العام ١٩٨٩/١٩٨٨ وحده.(١٣)

من جهة أخرى فإنّ التردّى الكبير فى انتاجية عدد كبير من المشاريع الانتاجية وتصاعد تكلفة الانتاج أدّيا الى تراكم الخسائر لهذه المشاريع ومشاريع القطاع العام ممّا تطلّب زيادة الدعم الحكومى لها،وهو دعم قاد الى توسع فى عجز الميزانية وتدنّى اقتصادى ومالى. إنّ استمرار الضغوط التضخمية الكبيرة والمفرطة أدّت لتآكل الأصول الثابتة لكثير من المشاريع وأحدثت انهيارا فى البنيات والهياكل الانتاجية وجعلت تكلفة تجديدها وتأهيلها صعبة. كما نتج عنها خلل فى توزيع الثروة لصالح الفئات غير المنتجة التى كانت تعمل فى تجارة السلع البذخية والسوق الأسود وتجارة العملة وغيرها.

جدول رقـــم (١)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لذوى الدخول المنخفضة والدخول العاليـــة والرقم الموحّد لتكلفة المعيشة ١٩٨٠-١٩٨٧ فى منطقة الخرطوم (١٩٧٠ هى سنة الأساس)

السنـــــــــــــــــة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الرقم القياسى لتكاليـــف المعيشة لذوى الدخول المنخفضة	٥١٧ر٩	٦٤٣ر٥	٨٠٩ر٠	١٠٥٩ر٩	١٤١٧ر٢	٢٠٦٠ر٦	٢٦٧٣ر١	٣٣٦٥ر٧
الرقم القياسى لتكاليـــف المعيشة لذوى الدخول العاليـة	٤٨٨ر٣	٦٠٣ر٩	٧٦٥ر٣	١٠٠٧ر٥	١٣١٧ر٣	١٩٣٨ر٧	٢٤٨٨ر٤	٣٠٨٦ر٨
الرقم القياسى الموحّـــد	٥٠٣ر٠	٦٢٣ر٤	٧٨٧ر١	١٠٣١ر٧	١٣٦٧ر٢	١٩٩٩ر٦	٢٥٨٠ر٨	٣٣٢٦ر٣

المصدر: العرض الاقتصادى ١٩٨٨/١٩٨٧، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى. السودان.

إنّ العجوزات الداخلية فى السودان قد صاحبتها ولازمتهـــا عجوزات خارجية كبيرة جدا فى الميزان التجارى وميزان المدفوعـات الشىء الذى جعل الحكومة تلجأ الى الاستدانة من الخارج وتعتمد على العون الخارجى والعون السلعى لتغطية الحاجات الاستهلاكية ولسـد الطلب لمدخلات الانتاج الأساسية والوسيطة. وعلى المستوى المحلّى فقد عملت الحكومات المختلفة فى التوسع فى الاستدانة الداخلية من بنك السودان حتى تراكمت الديون لدرجة كبيرة عاظمت الأزمة الاقتصادية. (أنظر جدول رقم ٢ الذى يعطى ملخصا لميزان المدفوعات).

ثانيا: حجم وأعباء المديونية الخارجية:-

تعتبر مديونية السودان من ناحية الحجم ثانى أكبر مديونية خارجية فى افريقيا جنوب الصحراء بعد نيجيريا. ومقارنة بالحجم الهائل للموارد الطبيعية الكامنة للسودان فإنّ تلك المديونية ممّا يمكن السيطرة عليها بحيث لا تشكل تهديدا لمستقبل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى فى السودان. إنّ ممّا عاظم من المشاكل الأساسية الناتجة من المديونية هو الوضع المتدنّى للاقتصاد السودانى الذى جعل أعباء المديونية تمثل ثقلا عظيما يفوق المقدرة الآنية للبلاد. وبالرغم من وجود عدّة إدارات فى وزارة المالية والاقتصاد تعنى مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بإدارة الديون والقروض، الا أنّ المعلومات عن المديونية غالبا ما كانت مبعثرة وغير مكتملة بل ومتضاربة فى كثير الأحيان. فالمعلومات المتوفرة لدى بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى تعطى رقما لمديونية السودان يصل الى ١٠ بليون دولار أمريكى بنهاية ديسمبر ١٩٨٦. ويشمل هذا الرقم الديون متوسطة وطويلة الأجل فقط. ومن تلك الديوم ما هو مستحق للمنظمات العالمية (صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وصندوق النقد العربى). وتبلغ حوالى ٢٨ فى المائة من مجموع الديون الخارجية. أمّا استحقاقات دول نادى باريس فتبلغ ٢٢ فى المائة. وتبلغ استحقاقات الدول خارج نادى باريس ٢٩ فى المائة، والبنوك التجارية العالمية ١٩ فى المائة، ونصيب الممولين الخاصين الخارجيين ٢ فى المائة من المجموع الكلّى (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول رقـــــم (٢)

ملخص ميزان المدفوعات في الفتـــرة ١٩٨٤ - ١٩٨٨
(بملايين الجنيهات السودانية)(١)

السنة / البنـــــد	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الـــــواردات	١٠٥٢ر٤	١٨٢٢ر١	١٧٠٩ر١	٢٢٩٦ر٦	٤٥٨٧ر٢
الصـــــادرات	٠٦٧٤ر٧	١٠٢٣ر٧	٠٨١٦ر٩	٠٧٥٦ر٢	١٩٢١ر٥
الميزان التجـــاري	-٣٣٣ر٧	-٧٩٨ر٤	-٨٩٢ر٢	-١٥٤٠ر٤	-٢٦٦٥ر٧
صافي ميزان الخدمات	٠٢٩٧ر٥	١٠٩٦ر٩	٠٧٣٨ر٥	٠٩٦٨ر٥	٠٩٢٦٥ر٤
الحساب الجـــاري	-٠٨٠ر٢	٠٢٩٨ر٥	-٠٥٣ر٧	٠٥٧١ر٩	-١٤٠٠ر٣
حساب رأس المـــال	٠١٥٥ر٣	٠١٣٧ر٥	٠١٢١ر٧	-١٣٧ر٣	٠١٠٦٠ر٢
ميزان المدفوعـــات	٠٠٧٥ر١	(٢) ٤٣٦	٦٨	-٧٠٩ر٢	-٠٣٤٠ر١

المصدر:- العرض الاقتصادي ١٩٨٨/١٩٨٩، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

هوامش الجدول:-

(١) هذه الأرقام تمثل التحركات المالية الحقيقية.

(٢) هنالك فرق يساوي ٢٨٩ر٢ مليون جنيه سوداني بين ميـــزان المدفوعات والحركات المالية المبينة أعلاه نتيجة لتخفيـــض العملة السودانية في نوفمبر ١٩٨٥.

جدول رقـــم (٣)

التزامات السودان الخارجية بملايين الدولارات حتى ديسمبر ١٩٨٦م

النـــوع	التفاصيـــل	الفئة بملايين الدولارات	النسبة المئوية
ديون المنظمات الدوليـــة	البنك الدولى ووكالة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولـــى	٢ر٨٤٧	٢ر٢٨٪
دول نـــادى باريس (الديون الثنائيـــة)	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكـــا والدنمارك والسويـــد والنرويج والنمسا وكندا وألمانيا الغربية وأسبانيا وسويسرا	٢ر١٦٥	٢٢٪
ديون الـــدول خارج نـــادى باريس (الديون الثنائيـــة)	تضم الدول العربية والكتلة الاشتراكية والهند والصين وكوريا وغيرهم	٢ر٨٥٧	٢٨ر٤٪
البنوك التجارية العالميـــة	تضم ديون البنوك التجارية لحكومة السودان بواسطة بنك السودان	١ر٩١٥	١٩ر٠٪
الممولين الخارجييـــن	معظم الممولين ينتمـــون لدول OECD	٢٤٤	٢ر٤ ٪
المجموع الكلـى		١٠ر٠٢٨	١٠٠٪

المصدر: أنظر ورقة السودان حول "استراتيجية السودان لمعالجة مشكلة الدين الخارجى" وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى، الخرطوم ١٩٨٧م.

وتمثل الديون الناتجة من اتفاقيات ثنائية ٥١ فى المائة وديون المنظمات العالمية ٢٨ فى المائة. أمّا الديون ذات المصادر الخاصة من بنوك عالمية وممولين أجانب فتمثل ٢١ فى المائة من مجموع الديون الخارجية. وبمعنى أدق فإنّ الديون الخاصة بالقطاع العام والمضمونة بواسطة بنك السودان تمثل الغالبية العظمى من الدين الخارجى.

وقد أسلفنا القول الى ما انتهى اليه الأداء الاقتصادى البائس للسودان من مفاقمة لأزمة المديونية ممّا ترتب عليه زعزعة ثقة الدول المانحة فى قدرة السودان للايفاء بالتزاماته الخارجية ممثلة فى دفع خدمات الديون وأصولها. فمثلا نجد أنّ فشل السودان فى تسديد ديونه المستحقة لصندوق النقد الدولى (والتى زادت عن بليون دولار فى ١٩٨٩)، وهى مستحقات واجبة الدفع ولا تقبل التأخير أو الجدولة، أثر كثيرا فى مقدرة السودان وصندوق النقد الدولى على الوصول لاتفاق يتبنّاه الصندوق ويكون مقبولا للسودان ولدائنيه.

إنّ فشل المفاوضات المتكررة بين السودان وصندوق النقد الدولى جعلت الصندوق (وهو الوسيط الفعلى بين الدول المثقلة بالديون وبين المانحين) أقل حماسا للتعاطف مع السودان وأكثر تشدّدا فى فرض سياساته وشروطه المجحفة وبخاصة فى هذه الظروف الاقتصادية المتردية. وأفرز الاخفاق فى الوصول الى حلّ لمشكلة المديونية الخارجية فى إطار سياسات الصندوق الى الشك فى أهلية السودان للوفاء بالتزاماته المالية والدولية، وقد أثر ذلك سلبا على تدفق العون والمنح الخارجية وجعل الحصول حتى على الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية صعبا، وعرّضنا لضغوط سياسية واقتصادية كبيرة مكنت للتدهور الاقتصادى والمالى والنقدى وأحدثت حالات من الهلع والندرة الحقيقية للسلع، وأوقفت الصرف التنموى وأفقرت المشاريع الانتاجية من رأس المال المساعد فى إعادة التشغيل والتعبير ممّا نتج عنه معدّلات استهلاكية عالية للأصول الثابتة وانهيارات فى البنيات الانتاجية والخدمية. لكلّ هذه الأسباب فقد تأثرت سلبا القاعدة الانتاجية ولم تتوسع المقدرات التصديرية بمعدلات عالية تزيد من حصيلة البلد من العملات الصعبة. وكان ذلك فى ذات الوقت الذى تصاعدت فيه تكلفة

الواردات التى صارت ضرورية لسد الفجوات الاستهلاكية وتلبية الزيادة المستمرة فى الطلب على مدخلات الانتاج الوسيطة والأساسية. وانعكست قلّة حصيلة السودان من التدفقات المالية من الخارج، وتدنّى عائدات الصادرات من العملات الصعبة، على تردى مقدرة السودان فى الوفاء بالتزاماته نحو الديون الخارجية وخدماتها. ورغما عن نجاح السودان فى إعادة جدولة بعض ديونه الخارجية فى النصف الأول من الثمانينات فمازالت خدمات الدين تشكل نسبا عالية مقارنة بعائدات الصادرات. لقد ارتفع معدل نسبة خدمات الديون بقيمة صادرات السودان السلع والخدمات من ٦ر١١ فى المائة فى ١٩٨٣ الى ١١٥ فى المائة فى ١٩٨٥-١٩٨٦. (١٤)

أمّا معدل خدمة الديون كنسبة للناتج القومى الاجمالى فقد زادت من ١ فى المائة الى ٢ فى المائة فى الفترة ٧٢-١٩٨٣ الى ٢٣ فى المائة فى ٨٥-١٩٨٦ ممّا ترتب عليه ارتفاع شديد فى خدمة أعباء الديون وعدم مقدرة السودان للوفاء بالتزاماته نحوها. أمّا الجانب الآخر الذى يعكس تعاظم أزمة المديونية الخارجية فى السودان هو مؤشر التبعية للقروض والعون الخارجى (الذى يقاس كنسبة بين الحجم الخارجى الكلّى للديون الخارجية المسحوبة فعليا " $\frac{DOD}{XGS}.100$ " كنسبة من قيمة الصادرات من السلع والخدمات) للقروض من ٥ر١٠٣ فى المائة فى ١٩٨٣ الى ٩ر٨٩٦ فى المائة فى ١٩٨٤ لتنخفض قليلا الى ٨٠٥ فى المائة فى ١٩٨٥. هذا المعدّل العالى للتبعية والاعتماد على العون الخارجى يعكس بصورة واضحة حجم المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية التى يواجهها السودان. ففى ذلك مؤشر لاعتماده الكلّى على العون الخارجى لتسيير حركة الاقتصاد المحلّى. فإذا ما توقف هذا العون انكمش الاقتصاد بقوّة وتوقف الانتاج وتدنّى حجم المعروض من السلع والخدمات ممّا يزيد من مشكلة الندرة ويعمّق الأزمة الاقتصادية. ويمكن بيان حجم أزمة المديونية بمؤشر ارتهان الموارد المحلية لخدمة الديون الخارجية (وهى تقاس كنسبة بين الحجم الكلّى للدين الخارجى المسحوب والناتج القومى الاجمالى " $\frac{DOD}{GNP}.100$ ") فلقد زاد هذا المعدّل من ١٩ر٦ فى المائة فى ١٩٧٣ الى ٤ر١٣٠ فى المائة فى ١٩٨٤ ثم الى ١٦٥ر٦ فى المائة فى ١٩٨٥. وتوضح هذه النسب دون لبس أنّ

السودان يحتاج أن يرهن أكبر بكثير من موارده الحالية لمقابلة خدمة ديونه. وأخيرا فإنّ حجم الأزمة يوضح لنا بقياس معدّل متوسط الدين على الفرد الى متوسط دخل الفرد فى السودان. وقد زاد هذا المعدّل من ١٩ر٧ فى المائة فى ١٩٧٣ الى ١٦٢ر٧ فى المائة فى ١٩٨٥-١٩٨٦. وتوضح هذه النسب العالية جدا أنّ الفرد يحتاج الى أكثر من ٦٠ فى المائة زيادة فى دخله فى ١٩٨٥ لكى يستطيع مقابلة سداد نصيبه من الدين الخارجى. وتترتب على هذا الوضع آثار سلبية على أحجام ومعدّلات الاستهلاك الفردى والكلّى وعلى معدّلات الادخار والاستثمار ومعدّلات النّماء السنوى للاقتصاد السودانى.

صفوة القول أنّ أزمة المديونية الخارجية أصبحت تؤثر سلبا وبمعدّلات متسارعة فى الأزمة الاقتصادية فى السودان ممّا يستوجب العمل الجاد لحلّها بالطريقة التى تعيد وتؤمّن للاقتصاد حيويته ومقدرته الذاتية للنّماء والتطور والتكامل والتناغم والتداخل بين قطاعاته المختلفة والاعتماد على موارده المحلّية وتقليل الاعتماد الكلّى على الموارد الخارجية ممّا يحقق استقلالا اقتصاديا يرفع معدّلات نموّه الى أعلى.

إنّ البحث لايجاد حل لأزمة مديونية السودان الخارجية لا يمكن أن يختصر على رؤى محلّية فقط بل يحتاج لخلق خطط واستراتيجيات اقليمية وعالمية تساعد على خلق فهم مشترك لطبيعة المشاكل الاقتصادية التى تواجهها دول العالم الثالث فى إطار النظام الاقتصادى والمالى والنقدى العالمى. إنّ أى حلول لا تتعمّق فى معالجة جذور المشاكل الاقتصادية لدول العالم الثالث تصبح حلولا وقتية لا جدوى منها. علاوة على أنّ مشاكل المديونية ليست مشاكل الدول المثقلة بها بل هى أيضا مشاكل الدول والمؤسسات الدولية والبنوك التجارية الدولية التى زادت معدّلات تعرّضها وانكشافها نتيجة لعدم مقدرة الدول النّامية الوفاء بدفع أصول وخدمات ديونها. إنّ تعاظم وانفلات مشاكل وأزمة المديونية الخارجية فى العالم الثالث ربما أدّى الى انهيارات مالية وتمويلية لكثير من البنوك والمؤسسات الدولية ممّا ينجم عنه أزمات متسارعة تؤدى الى تقويض النظام المالى والاقتصادى العالمى الحالى.

فالمشكلة إذا ذات بعدين: البعد العالمى وآثاره المتوقعة على النظام الاقتصادى الدولى والبعد المحلّى وآثاره المدمّرة على بلدان وشعوب الدول النّامية.

ويكفى أن نشير الى أنّ الدول المثقلة بالديون قد تعرّضت فى الماضى القريب وتتعرّض حاليا لموجات من عدم الاستقرار السياسى والمالى والاقتصادى والاجتماعى مترادف مع معدّلات تضخم منفلت وبطالة متسارعة. كما أنّ كثيرا من دول العالم الثالث قد فقدت المقدرة الحقيقية لتحقيق تطلّعاتها الاقتصادية فى النّماء والتنمية، كما فشلت حتى فى المقدرة لاستيراد السلع الأساسية لإحداث التنمية واستيراد مدخلات الانتاج الضرورية للتصنيع، واستيراد السلع الغذائية للاستهلاك ممّا عمّق الأزمة والمعاناة الانسانية فى تلك البلدان.

أمّا فى جانب البلدان المتقدمة فالأزمة خلقت آثارا حادّة على المستوى التمويلى والمالى للبنوك العالمية التى أصبحت أكثر تعرّضا للانهيار والافلاس. إلاّ أنّ المقدرات المالية الهائلة للدول المتقدمة ولبنوكها التجارية ساعدت فى كسر حدّة الأزمة بواسطة بعض الاجراءات والسياسات التى اتبعتها. لقد لجأت بنوك كثيرة لتخصيص فوائض مالية كبيرة لمقابلة الديون الهالكة أو تلك القابلة للهلاك رغما عن أنّ ذلك أدّى الى تدنّى معدّلات ربحها فى المدى القصير.

كما أنّ البنوك التجارية العالمية قلّلت من معامل تعرّضها بتوسيع وزيادة رأس المال. كما عملت بنوك أخرى لاعفاء وشطب جزء من ديونها على بعض الدول، فمثلا قد قام سيتى كورب (Citicorp) الأمريكى بشطب حوالى ٣ بليون من ديونه المستحقة على دول العالم الثالث فى مايو ١٩٨٧.(١٥) من جانب آخر فقد شطبت بعض الدول الغربية جزءا من ديونها على العالم الثالث. من أمثلة ذلك فقد أعفت ألمانيا الاتحادية أكثر من ٢ر٥٣ بليون دولار من ديونها الثنائية على الدول النّامية وكذلك فعلت فرنسا والدول الاسكندنافية وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية.

أمّا على صعيد الدول النّامية فمازالت الأزمة وآثارها الضارّة مستعرة ومتعاظمة، كما أنّ الجهود الاقليمية والدولية والفردية مستمرّة لإيجاد حلول لهذه المشكلة المعقدة.

ثالثا: بعض استراتيجيات ومقترحات حلول لأزمة المديونية الخارجية

يهدف هذا الجزء من المقال لاستعراض انتقائى لبعض مقترحات ومشاريع حلول لمعالجة الأزمة الناتجة من المديونية الخارجية لدول العالم الثالث . نركز فى هذا الجزء على ست استراتيجيات منها ما طبّق بالفعل كحلول جزئية لأزمة المديونية ،ومنها تلك التى مازالت مشاريع تنتظر التطبيق.(١٦) ونقوم هنا بإبراز أهم السمات العامّة لهذه الاستراتيجيات مع إظهار المشاكل الأساسية لها والتعليق على إمكانية الاستفادة منها. ويتركز البحث على الاستراتيجيات الآتية :-

أولا: استراتيجية إعادة جدولة الديون الخارجية.
ثانيا: الرّبط بين خدمة الدين وشراء الواردات .
ثالثا: الرّبط بين الصادرات وخدمة الدين.
رابعا: استراتيجية إرجاع رأس المال الهارب .
خامسا: استراتيجية مبادلة الديون بالأصول.
سادسا: استراتيجية إلغاء الديون بواسطة المدين.

(١) استراتيجية اعادة جدولة الديون:-

من أكثر وأشهر الحلول لمديونية العالم الثالث استعمالا هى سياسات جدولة الديون الرسمية أو المضمونة بواسطة الحكومات فى نادى باريس وإعادة تمويل الديون المستحقة للبنوك التجارية العالمية بواسطة نادى لندن. ونتيجة لتعاظم مشاكل المديونية فى العالم الثالث وآثارها السالبة على اقتصادها ومجتمعها ،وكذلك بسبب نسبة الزيادة الكبيرة فى معدّل ومعامل التعرّض وانكشاف البنوك التجارية العالمية وأثر ذلك على مستقبل النظام المالى والتمويلى العالمى،وفى غياب استراتيجيات أخرى لحل أزمة المديونية ،فقد لجأت كثير من الدول الدائنة والمدينة لسياسات إعادة جدولة الديون. فقد كانت الحالات التى تمّت فيها جدولة للديون الخارجية حوالى ٩٤ حالة تحت مظلّة نادى باريس ونادى لندن فى ١٩٨٨ بقيمة ٣٤ مليار دولار.(١٧) وبالنسبة للسودان شهدت الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ أربع اتفاقيات لإعادة جدولة الديون الخارجية تحت مظلّة نادى باريس . فقد كانت

الاتفاقية الأولى فى نوفمبر ١٩٧٩ وقد غطت كل الالتزامات ذات الأجل المتوسط حتى ١٩٨١/٦/٣٠. وأمّا الاتفاقية الثانية فكانت فى مارس ١٩٨٢ وغطت كذلك الالتزامات المالية ذات الأجل المتوسط والتى نشأت فى الفترة ١٩٨١/٧/١ وحتى ١٩٨٢/١٢/٢١. أمّا الاتفاقية الثالثة فكانت فى فبراير ١٩٨٣ وقد غطت كل التزامات السودان حتى ٨٣/١٢/١٣مشتملة على قروض الحكومة والالتزامات غير المسدّدة وتسهيلات الصادرات المضمونة وغيرها. أمّا الاتفاق الرابع فقد كان فى مايو ١٩٨٤ مغطيا كل الالتزامات فى ١٩٨٤ والمستحقات غير المسدّدة من الاتفاقيات الأولى والثانية و٥٠ فى المائة من سعر الفائدة المستحقة فى ١٩٨٤ نتيجة للاتفاقية الثالثة.(١٨)

ورغما عن أنّ اتفاقيات الجدولة قد أدّت فى المدى القصير لتخفيف أعباء المديونية بإطالة أجل الديون،وزيادة فترة السماح إلا أنّها فشلت فشلا ذريعا لحل مشكلة المديونية،وذلك لأنّها لم تعالج جذور المشكلة الاقتصادية التى أدّت الى الاستدانة ولأنّها قصّرت عن تقديم مزيد من العون المالى والاقتصادى والتنموى الذى يساعد فى إزالة التشويهات الهيكلية ويعالج مشاكل البنيات التحتية الانتاجية ومشاكل التسويق.

لم تعد سياسة إعادة الجدولة أو حتى التنازل عن جزء من الديون الخارجية هى الطريقة المثلى لحل أزمة المديونية. فهذه السياسة إنّما تؤدى الى تراكمات الديون وأعبائها وخدماتها ولتبديد الفرص لمعالجة المشكلة فى الوقت المناسب. ويجد التنويه أنّ جدولة الديون الخارجية ليست بالاستراتيجية السهلة،وهى ليست طوع الدول المدينة تنالها متى ما طلبتها رغم الذى قلناه عن سوئها.

فلكى يتم اتفاق بإعادة جدولة الدائنين والمدينين لابدّ أن يسبق ذلك اتفاق مع صندوق النقد الدولى يلزم الدولة التى ترغب فى إعادة جدولة ديونها بتطبيق برنامج اقتصادى معين تكون قد وافقت عليه الدول الدائنة ويؤدى الى تطبيق سياسات الصندوق المعروفة من تخفيض فى العملة المحلّية فى وجه عملة أو عملات دولية (كالدولار مثلا)،واتباع سياسات تقشفية وانكماشية للسيطرة على الطلب الداخلى

وتخفيض الانفاق الحكومى،ورفع الدعم على السلع الضرورية ،وزيادة الضرائب ،وأسعار الفائدة ،وتقليل عرض النقود،وخفض التسهيلات الائتمانية ،وإطلاق سراح القيود عن التجارة الدولية ،وتشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية ،وإزالة الحواجز والقيود الجمركية والتجارية على التجارة الخارجية .

ويتضح هنا جليا أنّ هذه الاستراتيجية لا تعالج المشاكل الحقيقية للأزمة الاقتصادية التى أدّت الى أزمة المديونية ،بل تعمّقها وتتفادى معالجتها. كما أنّ الرّبط بين إعادة الجدولة وبرنامج صندوق النقد الدولى يجعل تلك الاستراتيجية خادمة لأغراض الدول الدائنة لا أغراض الدول النّامية المتمثلة فى معالجة الأزمة على مستوى إعادة ترتيب النظام الاقتصادى والمالى العالمى.

فعلى غير ما يشترطه صندوق النقد الدولى،تحتاج الدول النّامية لمعاملة عادلة فى التجارة العالمية برفع أسعار منتجاتها الأولية ، وأسعار الخامات ،وسلعها الوسيطية. كما تحتاج لمعاملة تجارية تفضيلية لصادراتها بزيادة الطلب عليها ،وإزاحة القيود والحواجز التجارية. كما تحتاج لتدفقات مالية ضخمة بشروط ميسّرة جدا لدفع النشاط التنموى والصناعى وتأهيل البنيات والهياكل الانتاجية والخدمية والاجتماعية والصحية .

(٢) <u>الرّبط بين خدمة الدين وشراء الواردات</u> :-

تقدّمت سوزان جورج باقتراح لحل أزمة المديونية الخارجية فى دول العالم الثالث يربط بين خدمة الدين وشراء الواردات .(١٩) ولا يعتمد هذا الحل على استراتيجية إحلال الواردات صراحة بل يدعو الى الاستفادة القصوى من سداد الديون الخارجية فى تلبية الطلب على الواردات الأساسية والتى تحتاج لها الدولة المدينة لسد حاجاتها الانتاجية والاستهلاكية .فالاستراتيجية تدعو الى إقامة اتحاد واسع وقوى من الدول المدينة يعمل على ربط مدفوعاتها لخدمة الديون بشرائها السلع والخدمات من الدول الدائنة الغنية. فتحت مظلّة هذه الاستراتيجية تقوم الدول بتجهيز قوائم جميع السلع الأساسية والهامّة لمشاريع تنميتها ،والتى تحتاج لاستيراد هذه السلع من الدول الدائنة

كل حسب نصيبه من قيمة المديونية على الدول النّامية.

فمثلا إذا كان السودان مدينا لألمانيا الاتحادية بما قيمته ١٠ فى المائة من مجموع الديون الخارجية ولأمريكا ب ٣٠ فى المائة وهكذا فإنّه فى إطار هذه الاستراتيجية يقوم السودان باستيراد ١٠ فى المائة من وارداته من ألمانيا و٣٠ فى المائة من أمريكا وقس على ذلك .

وبمقتضى هذه الاستراتيجية تحتسب القيمة الكلّية للسلع المستوردة وتخصم من مدفوعات خدمة الديون السنوية لذلك البلد. بهذه الطريقة تستطيع الدول الدّائنة زيادة الطلب على صادراتها ممّا يشجّع الصناعات المختلفة ،ويرفع معدّلات العمالة ،وينشر الفوائد المالية والنّمائية لقطاعات واسعة كانت محرومة من الاستفادة من ديون العالم الثالث وذلك لاحتكار البنوك التجارية لفوائد تلك الديون. ومن جهة أخرى فإنّ الدول النّامية تستطيع توفير كمية مناسبة من السلع الأساسية والوسيطية لتشغيل مشاريعها الانتاجية، وتقلّل فى نفس الوقت أعباء المديونية على اقتصادها. لا شك أنّ هذه الاستراتيجية تعتبر من الأفكار الجيدة جدّا لحل المشكلة فى إطار الواقع الحالى للنظام الاقتصادى والمالى العالمى. فهى تضمن للدّائن سداد معظم ديونه وتشجيع صادراته وللمدين فرصة استيراد السلع المهمةوتقليل أعباء الديون الخارجية.

من المحاذير الأساسية لهذه الاستراتيجية هى أنّها تخلق نوعا فريدا من التبعية المؤسسية المفروضة من جانب واحد (هو الدول الدّائنة) مستغلّة مأزق الدول النّامية فى الجوانب المالية والاقتصادية وحاجتها الماسة للتخلص من هذه الديون وحاجتها الأكبر لتمويل استيرادها للسلع الاستهلاكية والوسيطية والسلع الانتاجية. إنّ هذا الحل المقترح،فى ظل النظام الاقتصادى غير العادل،يجعل الدول الدّائنة هى الرّابحة ويجعل الدول المدينة هى الخاسرة ممّا يساعد فى استمرار سلب موارد الدول الفقيرة. فلربما لجأت الدول الغنية تعويضا لما تفقده من نقص فى حصيلة خدمات ديونها نتيجة لتطبيق هذا الحل،لزيادة أسعار صادراتها للدول المدينة.

خلاصة الرأى هنا أن لا مناص من إعادة تقسيم فوائد التجارة

الدولية لصالح الدول النّامية بخلق نظام اقتصادى جديد فى المدى المتوسط ،وزيادة فوائد التجارة للدولة النّامية على المدى القصير وذلك بالاتفاق بزيادة الطلب على صادرات الدول النّامية ورفع الحواجز والقيود التجارية ضدّها ،بل اعطاءها معاملة تفضيلية مثل التى تعطيها الولايات المتحدة لبعض الدول التى ميّزتها فى تعاملها معها. وعلى المستوى المحلّى للدول النّامية لابدّ من اتباع واتخاذ سياسات تشجيع النشاط التنموى،وتستنفر وتعبّىء الموارد المحلّية أولا، وتوجهها لمشاريع انتاجية ذات دفع تنموى يخلق ترابطا قطاعيا وفوائض كبيرة يستفاد منها فى إعادة الاستثمار،وتوسيع القواعد الانتاجية ،وتعميق تراكم رأس المال المعتمد على سيادة نظم وابتكارات وتكنولوجيات محلّية ومطوّعة للحاجات الذاتية.

(٣) الرّبط بين الصادرات وخدمة الديون:-

من الاقتراحات لمعالجة أزمة الديون الرّبط بين حصيلة صادرات الدولة المدينة من العملات الصعبة وبين دفع خدمات الديون الخارجية. هذه الاستراتيجية تتطلّب أولا الاعتراف الكامل باستحقاقات الديون على الدولة المدينة وإبداء النية الحسنة للدفع مع ربط الدفع والالتزامات المالية للدين الخارجى بحصيلتها من قيمة الصادرات. فمثلا تقوم الدولة المدينة بدفع نسبة معينة من عائدات صادراتها بالعملة الصعبة (١٠ فى المائة أو ٢٠ فى المائة) لتسديد خدمات الديون حسب مقدرتها على الدفع ودون تحمّل أعباء فوق طاقتها الاقتصادية والمالية. تبنّت هذه الاستراتيجية كثير من الدول والمنظمات وكثير من المهتمين بمشكلة المديونية الخارجية للدول النّامية. أود أن أذكر هنا أنّ الدول الافريقية قد تبنّت هذه الاستراتيجية فى مؤتمر أديس أبابا فى وثيقة الموقف الافريقى الموحّد بشأن أزمة المديونية فى ١٩٨٧.

على المستوى المحلّى وفى نطاق الرّبط بين الصادرات وتسديد ديون السودان الخارجية تقدّم عبدالمحسن مصطفى صالح باقتراح يدعو حكومة السودان لتبنّى برنامج لترقية ودفع الصادرات السودانية.(٢٠) ويهدف هذا البرنامج لزيادة حجم الانتاج السلعى وبخاصة السلع

التصديرية التقليدية كما يدعو لزيادة القيمة المضافة لهذه السلع وذلك بالتصنيع الأولى لبعض الخامات المصدّرة. ويتطلّب هذا البرنامج تبنّى سياسة جديدة تهدف لزيادة فاعلية مردود الخطط التسويقية بتحسين الأداء وتوجيه الصادرات للأسواق التى تجلب أكثر الفوائد وأحسن الأسعار. وتدعو هذه الخطة الى التعاون الوثيق بين السودان وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والاستفادة من خبرة هذه المؤسسات فى التخطيط والبرمجة والتوجيه وكذلك فى جلب المعونات التى ترفع الطاقات التصديرية للسلع السودانية. كما يمكن لبرنامج تشجيع الصادرات أن يعتمد على دعم بعض الدول والمؤسسات المالية وغيرها.

يهدف البرنامج إجمالا لزيادة حصيلة السودان من العملات الصعبة نتيجة التوسع التصديرى ومن ثم يستطيع السودان القيام بتسديد أعباء ديونه الخارجية. وهنا يقترح عبد المحسن تخصيص نسبة مئوية ثابتة (٣ فى المائة) من قيمة الصادرات لغرض تسديد خدمات الديون. ويدعو عبد المحسن ثانيا لتخصيص نسبة مئوية متغيرة تتسارع تصاعديا مع الزيادة فى قيمة الصادرات. كما يدعو للاتفاق على هياكل النسب التصاعدية التى سوف تستعمل فى الرّبط بين تسديد خدمات الديون وزيادة فى قيمة الصادرات.

من أهم التطورات بالنسبة لهذه الاستراتيجية على المستوى الدولى هو اقتراح سوزان جورج الدّاعى للدفع بأسعار سنة معينة كانت فيها أسعار سلع الدول النّامية (أو الدولة المدينة) فى أعلى مستوياتها واستعمال تلك السنة كسنة أساس لدفع النسب المعينة المتفق عليها لتسديد الديون وفوائدها.(٢١)

فمثلا يمكن أن نعتبر سنة ١٩٨٠/٧٩ هى سنة الأساس ونحسب قيمة الصادرات للدول النّامية بأسعار ثابتة ويتم تحديد النسب المعينة للدفع لمقابلة خدمات الديون. بمعنى آخر أن تقوم كل دولة مدينة بتجهيز تفاصيل صادراتها وحساب عائداتها بأسعار ١٩٨٠/٧٩ أوأى سنة كانت هى الأحسن إيرادا. ومن ثم يحسب النسب التى تدفعها وتخفض خدمة الديون بكمية مساوية للتخفيض التشجيعى.

بهذه الطريقة تستطيع الدولة الفقيرة الحصول على أسعار

تشجيعية لصادراتها وتزيد قدرتها التحصيلية للايفاء بخدمات ديونها وإعادة الثقة فى قدرتها المالية ،كما يساعد ذلك فى أحياءكثير من الديون وتقليل معامل الاهلاك ويساعد فى الاستقرار الاقتصادى والنقدى فى العالم.

ومهما يكن فإنّ هذه الاستراتيجية لا تعالج جذور الأزمة الاقتصادية للدول النّامية بل تؤدى على أحسن افتراض لضمان حياة الديون واستمرار الدفع ولو بطريقة أقل عبئا على الدول النّامية. فهى لا تعالج أصول المشكلة العالمية ولا أصولها المحلّية بل تعطى خيارا أفضل فى المدى القصير.

(٤) استراتيجية إرجاع رأس المال الهارب :-

من الحلول الجيدة والتى يمكن تطبيقها بتعاون مشترك بين الدول المدينة والدول الدائنة تبنّى استراتيجية لارجاع رأس المال الهارب من الدول النّامية والمودع فى البنوك التجارية العالمية بواسطة المواطنين من هذه الدول الفقيرة. ولكى يتم ذلك لابدّ للدول المدينة أولا من خلق اتحاد للمدينين يوحّد استراتيجياته نحو قضايا المديونية الخارجية وأن يعمل الاتحاد على تبنّى سياسات تخلق فرصا أفضل لحل مشاكل المديونية.(٢٢) ويمكن للدول المدينة فى هذا الاتجاه أن تتخذ من الاجراءات والضغوط ما يرغم الدول الدائنة على الاستجابة لمطالبها بإعادة الأموال الهاربة منها إذا لم تستجب ولم تتفهّم رغبات الدول النّامية. إنّ المعلومات المتوفرة عن رأس المال الهارب من بعض الدول النّامية تشير الى أنّه يشكل احجاما كبيرة يمكن أن تساعد بصورة كبيرة لحل مشكلة المديونية الخارجية وأعباءها.(٢٣)

أمّا بالنسبة للسودان فإنّ المعلومات التى أوردها على عبد القادر عن هروب رؤوس الأموال من السودان فى الفترة ١٩٧٨-١٩٨٥تعطى رقما لرأس المال الهارب يصل حوالى ٣٩ بليون جنيها سودانيا، أى ما يعادل ١٩ بليون دولار أمريكى.(٢٤)هذا وقد فسّر على عبد القادر هروب رؤوس الأموال من السودان كنتيجة لخضوع السودان الكامل لسياسات صندوق النقد الدولى وسيطرته على مجريات اتخاذ القرار الاقتصادى.

لا شك أنّ هنالك عوامل كثيرة أدّت الى هروب رأس المال المحلّى

الى الخارج. فمعظم أغنياء الدول الفقيرة يلجأون لتهريب أموالهم هربا من التضخم المفرط الذى يهدّد أموالهم ورغبة فى تحقيق أرباح عالية من ادّخاراتهم فى البنوك الخارجية. كذلك تهرّب تلك الأموال نتيجة للضرائب الباهظة عليها ولضعف هوامش الأرباح فى بعض الدول النّامية وطلبا للربح العالى خارج بلدان الأصل. كذلك من العوامل التى تساعد فى هروب رأس المال عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى وفقدان الثقة فى الاصلاح فى المستقبل. وبالاضافة لهذه العوامل توجد عوامل خارجية أهمّها أنّ كثيرا من البنوك العالمية تشجّع مواطنى الدول النّامية لتهريب أموالهم بواسطة الاغراء الرّبحى وبواسطة الحث المتواصل لهم بتصديرها. ومن أشكال هروب رأس المال هو الاستلاب المتمثل فى الأرباح الكبيرة المحوّلة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من الدول النّامية للدول الغنية. وهنالك عامل خطير جعل الدول النّامية مصدّرة لرأس المال للدول الغنية ألا وهو الزيادة المستمرّة فى أسعار الفائدة فى الأسواق العالمية وبخاصة سعر الفائدة الأمريكى الذى ارتفع بأكثر من الضعف فى أقل من ١٨ شهرا من خريف ١٩٧٩ ممّا عظم مديونية الدول النّامية. وأوضحت الدراسات أنّ زيادة ١ فى المائة فى سعر الفائدة يحدث زيادة تصل ٤ بليون دولار فى عجز الميزان التجارى للدول الفقيرة غير المصدّرة للبترول.(٢٥) وبيّنت دراسة أخرى أنّ زيادة ١ فى المائة فى أسعار الفائدة العالمية تضيف حوالى ١ر٤١ بليون دولار فى خدمات الديون السنوية لكلّ من المكسيك والبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية.(٢٦) لهذا السبب نجد أنّ المديونية الخارجية لدول العالم الثالث قد تضاعفت بشكل خطير وأصبحت هذه الدول مصدّرة لرأس المال للدول الغنية.

من كل ذلك يتضح لنا أنّ هروب رأس المال من الدول الفقيرة للدول الغنية عامل كبير فى أزمة المديونية. وإذا تمّ الاتفاق على تحديد حجمه وإيجاد معادلة لارجاع جزء منه أو كلّه ربما ساعد ذلك فى تخفيف حدّة الأزمة. يمكن بدءا أن تتفق الدول الدائنة والمدينة بإرجاع الأموال المسروقة والمهرّبة عن طريق الفساد. كذلك يمكن إعادة إقراض الأموال المملوكة لمواطنى هذه الدول بشروط ميسّرة جدّا ويستفاد منها فى عمل خطة تنمية يمكن أن تعوّض أكثر الدول فقدانا

للموارد ورأس المال نتيجة الاستعمار والنهب والاستلاب للموارد المحلّية عن طريق تبنّى خطة إعانية تنموية تهدف لاحداث تغيّرات اقتصادية أساسية ترفع معدّلات النّمو فى هذه الدول الفقيرة. ومن الواجب أن يكون معظم هذا العون الخارجى فى شكل منح لا ترد مصحوبة بعون فنّى وتقنى يدفع ويوسّع القوى الانتاجية ويهزم الرّكود والكساد فيها.

(٥) استراتيجية مبادلة الديون بالأصول (Debt-Equity Swaps)

هذه الاستراتيجية لمبادلة الديون الخارجية لبلد معين بأصول استثمارية وانتاجية فى البلد المدين وذلك بالسماح للدائنين وتشجيعهم بتحويل ديونهم من شكلها المالى الى واقع استثمارى مباشر بالعملات المحلّية. كذلك نتيجة للزيادة الكبيرة فى معدّل تعرّض وانكشاف البنوك التجارية الدولية، فقد لجأت هذه البنوك لاتباع وسائل تجعلها تتخلّص من ديونها غير القابلة للاسترداد أو الديون الهالكة وذلك ببيعها (فى سوق الديون الخارجية للدول النّامية) بأسعار تشجيعية ومعدّلات خصم محسوبة.[٢٧] ويقوم بعض المستثمرين بشراء هذه الديون والعمل على مبادلتها وتحويل قيمتها للعملات المحلّية للدول المدينة ومن ثم يسمح للمستثمرين بشراء أصول ثابتة أو شراء شركات أو غيرها أو يسمح لهم بالاستثمار مباشرة فى مشاريع انتاجية فى هذه البلدان. هذه الاستراتيجية وجدت قبولا وحماسا منقطع النظير من بعض الدول الدائنة وكذلك الدول المدينة وبخاصة فى أمريكا اللاّتينية. ولقد اعتبرت هذه الاستراتيجية مخرجا لتقليل معامل التعرّض لكثير من البنوك التجارية المهدّدة بأزمة المديونية الخارجية ومخرجا للدول النّامية التى لا تملك القدرة على تسديد ديونها بالعملة الصعبة. وكلّما كان موقف المدين أحسن من غيره تجد ديونه فرصة للبيع فى سوق الديون العالمى وبسعر خصم وتشجيع كبير يقلّل نسبة الديون ويتيح لها سداد الباقى بالعملات المحلّية. وجدير بالذكر هنا أنّ استراتيجية السودان لحل مشكلة المديونية الخارجية المقدّمة لمؤتمر أديس أبابا بأثيوبيا فى ١٩٨٧، والتى سبق الاشارة اليها، تضم اقتراحا لمبادلة الديون بالأصول وترى ضرورة العمل بهذه

الاستراتيجية وعدم التخوّف منها، فقد جاء في الورقة "في هذا الاطـــار نقترح أنّ مبادلة الديـن بالأصول يجب أن تعتبـر وتتبـــع دون أي تحفظات".(٢٨). كما أنّ رئيس الوزراء السابق في ١٩٨٧ اقترح هـذه الاستراتيجية ضمن نقاطه العشر لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية في السودان.(٢٩)

هنالك رأي آخر يرى أنّ المبادلة للديون الخارجية بالأصول أو العملات المحلّية للدول المدينة يجب أن تتم باتفاق تام بين الدائن والمدين مدعوما بتأييد سياسي قوي يعتمد على وجود وحدة قوية بيـن المدينين قبل كل شيء. ولكي يتم تحويل الديون لأصول لابدّ أن يتـــم تعهّد كامل بالدفع لخدمات الديون من جانب الدول المثقلة بالديـون مصحوبا بتطبيق برنامج اقتصادي وإداري تحت شروط معينة.(٣٠) ويمكن بعد التعهّدات الموثقة السماح للمدين بالدفع بالعملات المحلّية نقدا أو عينا. والفكرة من وراء ذلك أن يتم الاتفاق بأن يقوم المديـــن بدفع نسبة معينة من الناتج المحلّي الاجمالي لمتوسط مدة معينة مثلا. وأن تتم إيداعات المبالغ المتفق عليها بالعملة المحلّية صنـــدوق تنمية وطني. الشرط الأساسي هنا هو أنّ الدائنين ربما طلبـــوا أن يدار الصندوق بواسطة ممثلين منتخبين من المواطنين وممثلي الدولة. كذلك تدعو الاستراتيجية الى مبادلة الديون بالأصول أو العمـــلات المحلّية أن تقوم الدول الدائنة بالاشراف والتخطيط وتكوين الصندوق وتقديم المساعدات الاستشارية والفنية والادارية لتقليل فرص الفساد ويقوم الصندوق بتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتفق عليها بين الطرفين. وتقترح الاستراتيجية أيضا أنّه كلّما دفعت الدولة المدينة جزءا من ديونها وأودعته في الصنـــدوق يتم خصم لديونها بالعملة الصعبة بما يساوي الضعف أو أكثر بواسطة صندوق النقد الدولي أو أي وكالة يتم تكوينها للاشراف على الديـون الخارجية في العالم الثالث.

تعتبر هذه الاستراتيجية إضافة جيدة للجهود المبذولة لحـــل مشكلة التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث. وهذه حسنة كبيرة لأنّ غياب التنمية الاقتصادية بل واستمرار التخلّف الاقتصادي هـــو السبب المباشر في إهدار الموارد المحلّية والخارجية وبالتالي خلق

مشكلة المديونية الخارجية فى الدول النّامية. غير أنّ هنالك مشاكل ومحاذير أساسية لهذه الاستراتيجية ومنها:-

من نقاط النقد الأساسية الموجهة ضد هذه الاستراتيجية هى بعدها السياسى الواضح إذ أنّها تشترط تطبيق تنمية معينة فى إطار نظام سياسى ذى توجه معين ينال رضاء الدول الدائنة. ويتمثل ذلك البعد السياسى أيضا فى دعوتها لتدخل الدائنين فى النواحى الاشرافية والتخطيطية والادارية والفنية للمشاريع التى سوف تقام فى البلاد المدينة ممّا يخلق نوعا من التبعية المؤسسية التى لا يمكن الفكاك منها. إذا طبّق هذا الحل، فى إطار صندوق النقد الدولى، فسيكون للصندوق حق التدخل الادارى والتخطيطى والسياسى السافر، بالاضافة لشروطه الاقتصادية والمالية الصعبة المار ذكرها. ولا تراع هذه الاستراتيجية فى قليل أو كثير الظروف المالية والاقتصادية الصعبة التى تمر بها غالبية الدول الفقيرة وبخاصة ظروف التضخم المفرط، فسيؤدى الاتفاق على تحويل الديون الى أصول، ودفعها بالعملات المحلّية فى ظل تدهور العملات المحلّية لهذه الدول، الى زيادة خطيرة فى عرض النقود والسيولة. وتصبح الخشية أن تترتب عليه آثار تضخمية لم يسبق لها مثيل ممّا يقود لآثار سلبية تؤدى الى احكام الأزمة وانهيار المقومات الاقتصادية فى هذه الدول. علاوة على أنّ الأرقام الفلكية التى تدفع بالعملة المحلّية لهذه الديون ممّا يؤهل الدائنين لشراء كمية ضخمة من الأصول الوطنية بل ربما أعطتهم اليد الطولى فى السيطرة على الاستثمار المحلّى وبالتالى التحكم فى مجريات الاقتصاد القومى والتأثير على القرار السياسى. ومن عيوب هذه الاستراتيجية أيضا أنّها تلغى الاتجاه الذى يدعو لالغاء الديون الخارجية للدول العالم الثالث من جانب الدائنين والذى صار له أنصاره بين الدول النّامية. لذا وجب الحذر فى التعامل مع هذه الاستراتيجية بدون إجراء تعديلات أساسية عليها من جانب الدول المدينة المتحدة.

(٦) <u>إلغاء الديون من جانب المدين</u>:-

من أكثر الاستراتيجيات التى تتعامل مع مشكلة المديونية الخارجية جرأة ووضوحا تلك التى تقترح إلغاء الدين الخارجى من جانب الدول المثقلة بالديون. فالاستراتيجية ترى أنّ على الدول

المدينة أن تتفاهم فيما بينها وتتحد على قرار واضح بإلغاء الديون وعدم القيام بتسديد ما عليها من التزامات نحو أصل الدين وخدماته للدول الغنية وبنوكها التجارية.

وتتصل بهذه الاستراتيجية وجهة أخرى تدعو لعدم دفع خدمات الدين مع الاعتراف والتعهّد بدفع الأصل عندما تتحسّن الظروف الاقتصادية وعن طريق إيجاد معادلة دولية معينة لذلك. وأقل النظريات حدّة فى هذا الاطار تلك التى تدعو لتجميد الديون لأمد معين حتى تتحسّن المقدرة على الدفع. تعتمد هذه الاستراتيجية على صحة عدد من الافتراضات. أولها أنّ الدول الغنية وبنوكها قد سلبت واستنزفت طاقات وموارد وفوائض الدول الفقيرة منذ زمن الاستعمار وخلال شروط التجارة الدولية الصعبة فى حق الدول الفقيرة وبواسطة النظام الاقتصادى والمالى العالمى المجحف. كما ترى هذه النظرية أنّ البنوك التجارية الرأسمالية قد حققت أرباحا خيالية بأحجام تفوق ديون العالم الثالث وحوّلتها لصالح الدول الغنية. هى ترى كذلك أنّ هذه البنوك قد ساعدت فى تهريب رأس المال المحلّى وإغراء الفئات غير المنتجة بتحويل أموال دولها وإيداعها فى تلك البنوك العالمية. وترى النظرية أيضا أنّ الشركات متعددة الجنسيات قد استنزفت موارد الدول النّامية علاوة على الاقتراض بأسعار فائدة عالية ومتغيرة قد ضاعف أعباء الديون وجلب أموالا طائلة لهذه الدول. وتشير هذه النظرية الى العجز التجارى وعجز الميزانية الأمريكى، اللّذين دفعا بأسعار الفائدة الأمريكية لمستويات عالية أصبحت عاملا فى استنزاف الدول النّامية، الشىء الذى ضاعف ديونها. وكانت نتيجة أسعار الفائدة العالية انجذاب أموال وفوائض الدول النّامية الى الدول المدينة. وتأسيسا على كل ذلك ترى هذه النظرية أنّ الدول الغنية قد أخذت أضعاف ما تستحق من ديون على الدول النّامية، وأحدثت تشوّهات اقتصادية ومالية وسياسية فى بلدان الدول النّامية، تفوق قيمتها وخطرها أضعاف الديون الخارجية المستحقة عليها.

وبناء عليه يبقى القرار المنطقى والأخلاقى، بل العملى، لفشل كل أساليب إعادة الجدولة هو الامتناع عن الدفع بل إلغاء الديون الخارجية كلّية. وهنا لابدّ للدول الافريقية مثلا العمل سويا، وفى

إتحاد قوى،لاتخاذ هذا الاجراء والذى فى رأى بعض المفكرين لا يخلق أزمة للبنوك العالمية ولا يهدّد النظام المالى والتمويلى العالمى.[٣١] وبمعنى آخر أنّ الدول الافريقية على انفراد يمكن أن تلغى جزئيا ديونها من جانب واحد (ديون افريقيا تُبلغ ٢٣٠ مليار دولار فى ١٩٨٨) دون أن يثير ذلك مشاكل كبيرة ودون خلق ردود فعل كبيرة. إلاّ أنّ الاطار الذى يمكن أن يحدث فيه الغاء الديون من جانب المدينين لابدّ أن يكون متفقا عليه من جانب الدول الافريقية على المستوى الاقليمى.

رابعا: ملخص ونتائج هامّة:-

من خلال هذا العرض المطوّل وضح لنا أنّ مشكلة المديونية الخارجية صارت من المشاكل العظيمة التى تهدّد النظام الاقتصادى العالمى الحالى وربما عجّلت بنهايته قبل نهاية عقد التسعينات. والمتوقع بالطبع أن تستمر هذه المشكلة فى التصاعد وأن تكون من المشاكل الاساسية فى هذا العقد. وسوف يتطلّب حلّها النهائى جرأة وواقعية عالمية من الدائنين والمدينين كما يتطلّب حلّها جهودا اقليمية جادّة تهدف لارساء قواعد جديدة تنظم التجارة الدولية وتوزع الموارد الدولية وتستنبط نظما جديدة للتمويل الدولى. وفى سبيل الحل لابدّ أن تنشأ اقتراحات كثيرة ومشاريع كثيرة فردية وجماعية لمعالجة هذه الأزمة العالمية. هذا وربما فشلت كل الجهود الفردية فى غياب التنسيق والعمل العلمى المشترك.

لابدّ للأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة أن تتبنّى هذه المشكلة وتعتبرها من المشاكل التى تهدّد النظام العالمى مثلها مثل الحرب والأمراض والأوبئة. كما أنّ نزع السلاح يحتاج لتفاهم وتنازلات من جميع الأطراف فإنّ مشكلة المديونية تحتاج لتنازلات وتضحيات مشتركة وعمل دؤوب ونكران ذات لاقرار السلام الاقتصادى فى العالم وارساء قواعد نظام اقتصادى جديد ينبنى على النفع المتبادل،ويزيل الغبن والظلم والاستلاب ويعطى فرصا أكبر للدول النّامية التى كانت ضحية النظام العالمى بشكله الرّاهن.

كما أسلفنا القول فقد أدّت أزمة المديونية الخارجية لتعميق

مشاكل التخلّف ،وعمّقت من التدنّى الاقتصادى،وخلقت البطالة والتضخم المفرط ،والانهيارات فى البنيات الانتاجية والخدمية فى الدول النّامية ولقد صعدت معدّلات الانكشاف للبنوك التجارية العالمية وزادت من عدم الاستقرار المالى والتمويلى الدولى. إنّ هذه المشكلة أحدثت عدم ثقة بين موّسسات التمويل الدولية والدول المثقلة بالديون التى هى فى حاجة ماسّة لمزيد من الدعم المالى والاستثمارى لكى تلبّى حاجاتها الاستهلاكية والانتاجية وغيرها.

لقد قمنا فى هذا المقال باستعراض كثير من الخطط والاستراتيجيات المقترحة لحل مشكلة المديونية الخارجية بعضها عملى وبعضها صعب التحقيق وفى جلّها أفكار جيدة تحتاج لمن يتبنّاها ويضعها موضع التطبيق. ونسبة لصعوبة وتعقيد المشكلة ،ونسبة لتباين الدول الدائنة والمدينة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وجغرافيا أضحى الحل صعبا. ولا توجد خطة سحرية تعالج كل المشاكل الداخلية فى الدول النّامية ولا تلك التى تخص الدول الغنية والبنوك التجارية. إنّ أى دولة لها خصوصياتها،وأى مشكلة لها خصوصياتها، الشىء الذى يحتاج لفهم خاص يقود الى تبنّى أفكار ربما ساعدت فى التعامل مع المشكلة.

من المؤكد أنّ مشاكل المديونية الخارجية فى الدول النّامية عامّة ،وفى السودان بصفة خاصة ،نتجت من تفاعل أسباب داخلية وأسباب خارجية. لذا يستوجب لحل هذه المشكلة ،أولا: توفر ظروف وسياسات وخطط داخلية تعالج قضايا التنمية والنّماء وقضايا التخلّف والتدنّى الاقتصادى وتزيل أسباب وجذور الأزمة الاقتصادية وتضع أسسا جديدة لواقع اقتصادى معافى. وثانيا: يحتاج الحل للتعاون مع دول أخرى وبخاصة الدول الافريقية لايجاد خطة مشتركة تطرح حلاً مشتركا وتتبنّاه فى الحوار الدولى لحل قضايا المديونية العالمية.

على المستوى القطرى لابدّ من أن تتبنّى استراتيجية تنمية واضحة المعالم ودقيقة الأهداف ،ومرنة ،تعمل على دفع معدّلات النّماء الاقتصادى وزيادة مستويات ومعدّلات الانتاجية لجميع القطاعات المنتجة. فعلى هذه الاستراتيجية أن تعمل على استنفار وتعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وغيرها لرفع معدّلات الادخار القومى

والاستثمار الانتاجي واستحداث تكنولوجيات وتقنيات الانتاج لرفع معدّلات انتاجية العامل ورأس المال وغيرها.

وفى ظل هذه الاستراتيجية لابدّ للدولة أن تتخذ من السياسات ما يشجّع الاستثمار الانتاجى فى القطاعات ذات الوفرة فى الموارد الطبيعية مثل الزراعة والصناعات التحويلية والصناعة الغذائيةوكل الصناعات المعتمدة على الخامات المحلّية. ولابدّ أن يصاحب هذا النشاط التنموى إصلاح إدارى مؤسسى يؤدى الى سهولة اتخاذ القرار ودقة التنفيذ والمتابعة. إنّالعمل التنموى يتطلّب اتخاذ قرارات وتضحيات صعبة جدا منها توجيه الموارد الى الاستثمار،وتفضيله على الاستهلاك الآنى،كما تعنى العزوف عن الاستهلاك البذخى. ولكى يتمتوفير المزيد من الموارد المحلّية الذاتية للعملية التنموية لابدّ من تضييق الخناق على النشاط غير المنتج وتقليل هوامش ارباحه وصرف الموارد عنه. من جهة أخرى لابدّ من تشجيع النشاط المنتج فى كل القطاعات الانتاجية وتسهيل اجراءات تشجيعه وتحفيزه علىالمستويين الخاص والعام فى ظل خطة واضحة تلبّى أهداف واضحة تخلق التكامل والتكاتف والتداخل القطاعى والاقليمى والتوازن البيئى. إن انتشار وذيوع نمط النشاط الانتاجى الموجّه لخدمة حاجات وطلبات داخلية يخلق الوحدة الاقتصادية،وينشر ثمارها،ويوسّع السوق المحلّى ممّا يحفز الانتاج المحلّى ويضاعف وتائر دفعه الأمامى والخلفى وينشر العمالة المنتجة ويخلق الفوائض الكبيرة لإعادة الاستثمار وإعادة الانتاج. وبالرغم من أنّ هذا التوجه يخلق كثيرا منالمصاعب الأمنية ويتطلّب تغيّر أنماط سلوكية استهلاكية وانتاجية فى المدى القصير جدا والمتوسط ولكنه لابدّ فى النهاية أن ينجح فى إعادة توجيه مسار الاقتصاد ووضعه فى درب التنمية الحقيقية التى تخلق مؤسسات تتولّى عملية دفعه تلقائيا بحوافز ثمرات الانتاج فى ظل سيادة النشاط المنتج. هذا الجهد التنموى ليس حلاً لمشكلة المديونية فحسب ،بل هو حل لمشكلة الكساد والتخلف والتدنّى الاقتصادى وتصحيح لمسار الاقتصاد المحلّى.

هذا البرنامج التنموى هو ترتيب للبيت الداخلى اعتمادا على الافتراض الصحيح وهو أنّ الحل يبدأ من الداخل ويتكامل مع الجهود

الخارجية. وعليه فهذا البرنامج التنموى هو المساهمة المحلّية لاقناع الدائنين بأنّنا جادّون لحل مشاكلنا الأساسية رغما عن المشاكل الكثيرة التى تعوق جهودنا نحو التغيّير للأحسن.

وبما أنّ مشكلة المديونية الخارجية سوف تلقى بظلالها السلبية على هذا البرنامج فى غياب حلّها، لذا وجب التعامل معها وبجدية. وأول الخطوات فى البحث عن حل هى أن تقوم الأجهزة الاقتصادية والقانونية وبنك السودان بتحديد حجم مديونية السودان الخارجية بتفاصيلها، وتحديد أنواعها، وتحديد من هم الدائنون، وصحّة الاتفاقات التى تمّت بموجبها القروض.

ويتبع ذلك أن يؤكد السودان التزامه الأخلاقى نحو مشروعية الديون الخارجية بعد التأكد من صحتها وقانونيتها. ومعنى هذا أن يؤكد السودان لكل الدائنين بأنّه مبدئيا يعترف بهذه الالتزامات الخارجية وأنّه من حيث المبدأ لا يعارض ولا ينوى الغاءها من جانب واحد وأن يتم ذلك فى نشرة موجهة لكل الدائنين يوضح فيها الظروف القاهرة والملابسات التاريخية والآنية، وحتى المستقبلية التى تمنعه من القيام بالوفاء بالتزاماته نحو هذه الديون الكبيرة. إنّ البرنامج التنموى الطموح المقترح هو الخطوة الأولى لاصحاح الأسباب الداخلية التى أدّت لتفاقم مشاكل المديونية الخارجية. وسيطلب السودان فى مذكرته هذه من الدول والمنظمات والبنوك الخارجية أن تتفهّم الظروف الاقتصادية التى أقعدته عن تحقيق طموحاته القومية وقلّلت من مقدرته المالية فى القيام بسداد خدمات ديونه الخارجية. فالحرب فى جنوب السودان، والتى استمرّت لمدة طويلة، قد أهدرت كثيرا من موارده الاقتصادية والطبيعية وزادت من أعبائه المالية (بمقدار ٢ر٤ بليون جنيه سودانى سنويا) كما أحدثت انهيارا كاملا فى التركيبة السكانية والنظام الاجتماعى، وهدّدت النظام الثقافى والحضارى لأهل الجنوب. إنّ التكلفة الاجتماعية للحرب فى الجنوب والضياع النفسى والتشتت الأسرى كلّها أعباء تفوق أعباء الديون الخارجية وتتطلّب تحريك موارد مالية واقتصادية عظيمة لمعالجة بعض هذه المشاكل الكبيرة.

من جهة أخرى ستشير المذكرة الى معاناة السودان من مشكلة اللاّجئين من دول الجوار، فيكفى أن يتراوح عدد الأجانب فيه الـ ٥ فى

المائة الى ١٠ فى المائة من العدد الكلّى لسكانه. وهذا وضع شاذ بكل المقاييس الدولية ،ويتطلّب تفهّما واضحا والتزاما واضحا من المجتمع الدولى الذى لم يعش أو يرتفع الى مستوى المأساة الانسانية التى أحدثها اللّجوء الخارجى الى السودان. كذلك نجد أنّ السودان ودول الساحل الافريقى قد تعرّضت لمأساة طبيعية نتيجة التصحّر والمجاعات أهدرت كثيرا من موارده الطبيعية وحطمت بيئته وهياكله الانتاجية وزعزعت تركيبته السكانية والاجتماعية بتكلفة تفوق ديونه الخارجية. إنّ التدنّى المريع فى معدّلات نموه الاقتصادى،ومعدّلات الادخار القومى،وانخفاض الاستثمار المنتج،وتعاظم مشاكل التبعية الاقتصادية والمالية والتمويلية والتكنولوجية ،كلّها حدّت من طاقاته للانطلاق من هوّة التخلّف وعدم الاستقرار. لكل هذه الأسباب وأسباب أخرى سبق ذكرها يجد السودان نفسه غير قادر وغير مؤهل اطلاقا لمقابلة التزاماته نحو الديون الخارجية.

وسيحث السودان المجتمع الدولى ومنظماته الدولية أن يتبّنى استراتيجية واضحة نحو الدول المثقلة بالديون والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وذلك بشطب ديونها فورا ودون تأخير إذ أنّ التأخير ربما أجهض برنامجه التنموى الذى ينوى القيام به وتطبيقه. الخطة الأساسية إذا أن يعمل السودان على حث وتشجيع وتبنّى الخطط التى تدعو الى إعفاء الديون الخارجية والتى أصبحت تلاقى رواجا والتى يتبنّاها كثير من الرؤساء العالميين مثل الرئيس الفرنسى متران ودول مثل ألمانيا الغربية والدول الاسكندنافية وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية. إنّ السودان وواقعه الاقتصادى،وافرازات ديونه الخارجية المالية ،لا يمكن أن تحل بمشاريع إعادة جدولة الديون ولا حتى بربط دفع الديون بالصادرات لأنّ العجوزات الخارجية والحاجة للاستيراد الاستهلاكى لا تسمح بذلك أبدا.

إنّ أزمة الديون الخارجية فى السودان نتجت من أسباب داخلية وأخرى خارجية. تمثلت الأسباب الداخلية فى فشل الاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة فى إحداث التنمية الاقتصادية المؤسسية ذات الدفع الذاتى وذلك لغياب الشرائح والمجموعات الاجتماعية التى تحدثها. إنّ غياب سيادة النّمط الانتاجى التنموى أدّى فى خاتمة المطاف الى سيطرة

النّمط غير الانتاجى. وفى ظل سيادة السلوك غير التنموى تدنّت معدّلات النّماء للناتج القومى الاجمالى،وتراجعت معدّلات الادخار السنوى ومعدّلات الاستثمار وإعادة الانتاج وترهلت وتآكلت الهياكل الانتاجية والبنيات الأساسية ممّا أدّى الى انخفاض مريع فى مستويات الانتاجية والانتاج الكلّى. إنّ التدنّى الاقتصادى الكبير والمستمر فى عقدى السبعينات والثمانينات أحدث عجوزات داخلية عظيمة بين العرض والطلب الكلّى للسلع والخدمات وبين معدّلات الادخار المحلّى والطلب على الاستثمار وبين الانفاق الحكومى المتزايد والايرادات الحكومية المعتمدة أساسا على الضرائب الغير مباشرة. إنّ هذه العجوزات الداخلية خلقت فجوات تمويلية ممّا جعل الحكومات تعتمد على أسهل الطرق لمعالجتها فى غياب الخيارات الأخرى،وهو طريق الاستدانة من الخارج. لقد أدّت الحاجة الماسّة للاقتراض من الخارج الى قبول قروض بشروط صعبة عاظمت مشكلة المديونية الخارجية فى السودان. وممّا فاقم مشكلة المديونية الزيادة المضطردة فى أسعار الفائدة على القروض وزيادة أسعار الطاقة وأسعار السلع الرأسمالية والوسيطة والسلع الصناعية الاستهلاكية المستوردة وتدنّى أسعار الصادرات السودانية وانخفاض الطلب عليها عالميا.

إنّ المخرج الأمثل من هذه الأزمة هو إيجاد حل يجمع ويكامل بين كل الجهود ويستفيد من كل الأطروحات الموجودة على الساحات الدولية والاقليمية والقطرية. إنّ الحل النّاجع للمشكلة يتطلّب تضافر جهود كل الأطراف الدائنة والمدينة والبنوك التجارية العالمية والمنظمات الدولية والاقليمية. على المستوى العالمى يجب أن تتضافر جهود كافة الأطراف للاتفاق على استراتيجية تعمل على:-

(أ) زيادة التدفقات التمويلية الانتاجية والتنموية طويلة الأجل وبدون سعر فائدة تحت إشراف مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى أو تحت مظلّة أى مؤسسة يتم انشاءها وتعنى بالتنمية فى دول العالم الثالث المثقلة بالديون،ويمكن لهذه المؤسسة أن تستقطب العون الدولى الرسمى من الدول الغنية ومن المؤسسات الدولية كما يمكن لهذه المؤسسة أن تتبنّى سياسة التمويل المشترك مع مؤسسات ودول أخرى،وذلك

بتوفير مساعدات تنموية سهلة الشروط للدول المثقلة بالديون.

(ب) على الدول الغنية (وتحت مظلّة المؤسسة الدولية المشار اليها) أن تعمل على تنسيق مصادر العون وتحديد مستوياته مصحوبا بدعم تكنولوجى واسع وتسهيل نقل التقنية المناسبة المطلوبة لدعم التوجّه التنموى فى الدول الفقيرة.

(ج) كذلك يتطلّب الحل العمل الجاد من أجل إعادة وترتيب أهداف وموجهات المؤسسات الدولية والعالمية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وكذلك مراجعة حصص وأنصبة الدول الفقيرة فى رؤوس أموال هذه المؤسسات وآليات اتخاذ القرار فيها.

(د) ويجب أيضا أن تعمل الدول الغنية على إعادة توزيع فوائد التجارة الدولية وذلك بإعطاء الدول الفقيرة اعتبارات خاصة وتفضيلية تزيد من حصيلتها من التجارة الخارجية وتحسّن من ميزان مدفوعاتها وتساهم فى دفع النّماء والتنمية فيها.

(هـ) كذلك يمكن أن تتفق الدول الدائنة والمدينة على أسلوب معين لارجاع رؤوس الأموال المهرّبة من الدول الفقيرة والمودعة فى البنوك التجارية الدولية حتى تساعد فى تمويل العمل التنموى فى الدول الفقيرة.

(و) ويبقى العامل الأهم فى دفع هذه الاستراتيجية هو أن تقوم الدول الدائنة والمؤسسات الدولية بإلغاء مستحقاتها من الديون على الدول المثقلة بالديون فى العالم الثالث وبخاصة فى افريقيا (وبالأخص فى السودان). فى هذا الاطار يمكن إلغاء جميع الديون الرسمية والمضمونة بواسطة الحكومات لتلك الدول الفقيرة. وتشكل هذه الديون بالنسبة للسودان حوالى ٧٩ فى المائة من جملة الديون الخارجية. أمّا الديون التجارية والخاصة بالممولين فيمكن أن تباع فى سوق الديون العالمى وبمعدّلات خصم كبيرة للدول المدينة على أن تدفع المقابل بالعملة المحلّية وفى شكل أقساط مريحة لا تقود أو تؤدى الى زيادة كبيرة فى عرض النقود المحلّى لتلافى الآثار التضخمية المحتملة. ويمكن أن تودع هذه الأموال فى بنك تنمية يقوم بتمويل مشاريع إنتاجية مخططة حسنة الاعداد من أجل توسيع

القاعدة الانتاجية وتدعيم الانتاج السلعى والخدمى فى هذه الدول. إنّ من أهم مقومات التنمية الاقتصادية فى الدول المثقلة بالديون هى عدم المقدرة على تراكم رأس المال بمعدّلات عالية ومستقرّة وغياب التطوّر التقنى والتكنولوجى لإحداث تغيّر ملموس فى هياكل الانتاج والانتاجية. إذن يمكن لاقتراح بيع الديون المتبقية ودفع مقابلها بالعملات المحلّية أن يحدث أثرا إيجابيا فى دفع معدّلات التراكم الرأسمالى المطلوب للنّماء والتنمية الاقتصادية فى الدول المدينة.

الهوامـــــش :-

(١) Robert H. Girling, Multinational Institutions and the Third World (New york, 1985).

(٢) Neil Mullen " Historical Perspectives on Developing Nations, Debt" in L.G. Frank and M.J. Seiber (eds), Developing Country Debt.(New york, 1979).

(٣) See Girling, Multinational.

(٤) Clairmonte and John Cavangh, " Third World Debt Crisis Threatens a Collapse of World Trade and Finance Systems," International Foundation for Development Alternatives, May-June, 1987.

(٥) Pranay Gupte, " The Debt Bomb Keeps Ticking," The International Newsweek, April, 11, 1988.

(٦) See Gupte ibid.

(٧) M.A.R. Ngwenya, " The African Dept Crisis: The Case of Limited Alternatives," in K. Fanya (ed.), The Organization of African Unity 25 years on.(London,1988)

(٨) See Ngwenya, ibid.

(٩) Medani M. Ahmed," Debt Crisis in Sudan" Paper presented at the International Symposium of the Nile Basin, Cairo, March 1987.

(١٠) أرجع لتقرير البنك الدولى للعام ١٩٨٢م.

(١١) أرجع الى: العرض الاقتصادى الذى تصدره وزارة الماليـــــة والتخطيط الاقتصادى فى أعداد متفرّقة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩م.

(١٢) أنظر تقرير "الأمن الغذائى فى السودان" الذى أعدّته مجموعة مستشارين من معهد الدراسات الانمائية بجامعة سكس ،بريطانيا، تحت اسم: Food Security: Phase 1. Final Report. IDS, University of Sussex, U.K.,1988.

(١٣) أرجع لخطابى الميزانية للعام المالى ١٩٨٧/١٩٨٨والعام المالى ١٩٨٨/٨٩،وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى، السودان.

(١٤) أرجع الى ورقة السودان حول "استراتيجية السودان لمعالجة مشكلة الدين الخارجى" المقدّمة لقمّة أديس أبابا حول الديون الافريقية ،وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى،١٩٨٧.

(١٥) أرجع لمقال Gupte, The Debt Bombo

(١٦) من أشهر الاقتراحات الرسمية التى قدّمت لحل أزمة المديونية فى الدول النّامية خطة بيكر فى عام ١٩٨٥ التى دعت لتدفقات مالية كبيرة من الأوساط الرسمية والبنوك التجارية ،ودعت البنك الدولى والمؤسسات المالية الأخرى لتقديم قروض اضافية تحسّن اقتصاد البلدان النّامية وتؤهلها لسداد ديونها. وتعاظمت أزمة المديونية وآثارها بين ١٩٨٨ و١٩٨٩ ووضح قصور خطة بيكر التى لا تجمع بين أكثر من خيار وطريق لمعالجة تلك الأزمة بصورة شمولية. أنظر:-

World Development Report issued by the World Bank in 1989.

ونناقش فى هذا المقال ست استراتيجيات طبّق الثلاث الأولى منها فى حل أزمة المديونية وهى استراتيجية إعادة جدولة الديون واستراتيجية تشجيع الصادرات واستراتيجية مبادلة الديون بالأصول. أمّا الاستراتيجيات الثلاث الأخرى فيغلب عليها الطابع النظرى ولاتزال أفكارا تحاول أن تقتحم مشكلة المديونية لحلّها مثل استراتيجية الرّبط بين شراء الواردات وتسديد الديون واستراتيجية إرجاع المال الهارب واستراتيجية إلغاء الديون بواسطة المدينين.

(١٧) لمعلومات أوفر عن كيفية جدولة الديون فى نادى باريس أرجع :-

Makhadoom H. Chaudhri, Manual on External Debt Management Ministry of Finance and Economic Planning, Khartoum,1988

كذلك أرجع الى مقال "مديونية الأغنياء أم مديونية الفقراء" الأهرام الاقتصادى ٢٢ يناير ١٩٩٠.

(١٨) ارجع الى الورقة حول "استراتيجية السودان" ،بالهامش ١٤.

(١٩) Suzan George, A Fate Worse than Debt, (London,1988)

(٢٠) عبد المحسن مصطفى صالح،حول ديون السودان الخارجية (الخرطوم ١٩٨٧).

(٢١) ارجع الى George, A Fate.

(٢٢) نفسه.

(٢٣) محسن خان ونديم الحق،"هروب رأس المال من البلدان النامية" التمويل والتنمية،٢٢ يناير ١٩٨٧.

(٢٤) على عبد القادر "حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال " الوارد عن رمزى زكى (محرّر). السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى،(بيروت ١٩٨٩م،صفحات ٢٩٩-٣٢٣).

(٢٥) Laurie Goodman and Nancy Worth, " The Future of Commercial Banks in LDCS Financing," The Banker's Magazine, November-December, 1981.

(٢٦) OCED, External Debt of Devoloping Countries;1982 Survey (New york: OCED, 1982).

(٢٧) Chaudhri, Manual

(٢٨) ارجع الى الورقة حول "استراتيجية السودان" بالهامش (١٤)..

(٢٩) Sudan Times, Feb. 15, 1987.

(٣٠) ارجع الى:- Geroge, A Fate.

(٣١) ارجع الى:- Ngwenya, " The African Debt,"